



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

## الكلمات الافتتاحية

كلمة

السيدة الفاضلة ليلي بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السيدة رئيسة المؤتمر

حضرات السيدات والسادة

نلتقي اليوم بمملكة البحرين الشقيقة لمواصلة الجهد المشترك الذي انطلقنا فيه منذ حوالي ست سنوات، من أجل النهوض بأوضاع المرأة العربية، ودعم مسيرة التقدم والمناخ بأقطارنا. وأنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، على رعايتها السخية لمؤتمرنا، وحرصها الكريم على توفير كل أسباب النجاح لأعماله. كما أتوجه بالتحية الحارة إلى سائر أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، لما بذلوه من جهود قيمة في إعداد هذا اللقاء المميز للمرأة العربية.

حضرات السيدات والسادة

لقد شكل إحداث منظمة المرأة العربية علامة مضيئة في تاريخ المرأة العربية المعاصرة، ومحطة بارزة في تكريس التعاون والتضامن بين النساء العربيات والارتقاء بآليات العمل المشترك بينهن إلى أفضل المراتب. ويمثل انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية تحت شعار "ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الإنجازات والتحديات"، بادرة محمودة ومشجعة في اتجاه تأكيد عزمنا جميعاً على توحيد جهودنا وتطوير أنشطتنا، بما يمكننا من مواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة، والتعامل مع الرهانات المطروحة على شعوبنا بكل ما يلزم من شجاعة ونجاعة. وإن تركيز جدول أعمال المؤتمر على تقييم إنجازات دولنا في مجال تنفيذ توصيات المنتدى الفكرية السابقة، والتي نالت تونس شرف احتضان أحدها حول موضوع المرأة والسياسة سيسهم لاشك في توظيف النتائج الإيجابية لهذه المرحلة، واستغلالها الاستغلال الأمثل في استشراف المستقبل.

ولنا في التوصيات والمقترحات الصادرة عن المنتديات الثمانية، ما به نعمق الوعي بالقضايا ذات الأولوية في تنمية مؤهلات المرأة العربية، وصيانة كرامتها، وتأمين حقوقها وتحريها من مظاهر التمييز والتهميش، وتوفير الظروف المناسبة لكي تؤدي دورها في تصريف شؤون الأسرة والمجتمع بكل وعي واقتدار.

ونحن نجتمع اليوم في إطار هذا المؤتمر الموقر، لنعمل جميعاً وبإرادة قوية، على النهوض بمجتمعنا على قاعدة العدالة والتضامن والتسامح، وننقدم بها أشواطاً جديدة على درب التنمية الشاملة المستديمة. وإذ نعبر عن إكبارنا لما تميز به عمل المنظمة بعد ثلاث سنوات من تأسيسها، من روح الجد والمثابرة في إنجاز المشاريع المبرمجة، فإننا نسجل بارتياح ما تم تنفيذه من مخططات ومقررات بشأن الدراسات والبحوث والتكوين والتدريب، وإسناد أول جائزة في مجال

الإعلام حول المرأة العربية، وإرساء قواعد خاصة للبيانات والمعلومات، بما أسهم في تحسين صورة المرأة العربية وترسيخ الثقة بها و بإمكانياتها.

وإن الواجب يدعونا اليوم إلى تأكيد هذا التمشي وتنويعه وإثرائه. ونحن على يقين، بأن تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتيسير اندماجها في التنمية لا يتحققان إلا إذا اعتبرنا حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، وحرصنا على تغيير العقليات وتطوير المواقف والسلوكيات، وإرساء شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في مختلف مواطن العمل والإنتاج والنشاط. وقد دأبت تونس على ترسيخ هذه التوجهات في كامل اختياراتها وبرامجها في ظل تمسكها بثوابتها الوطنية، الدينية والثقافية والاجتماعية، وسلوكها سبيل التنوير والتطوير والتحديث الذي نادى به أعلام الحركة الإصلاحية وكرسه الزعماء والقادة السياسيون، حتى أصبحت اليوم حقوق المرأة من القيم الوطنية الثابتة في تونس، إذ تم الارتقاء بمجلة الأحوال الشخصية إلى مرتبة الدستور، وتوالت القرارات والتشريعات التي تدعم تماسك الأسرة واستقرارها، وتعزز الروابط بين أفرادها، وتنهض بقدرات المرأة البدنية والصحية والفكرية والمهنية في جميع الميادين. وهو ما فتح المجال رحباً أمام المرأة في قطاعات التربية والتكوين والتعليم، وساعدها على تقلد أعلى المناصب وأرفع المسؤوليات الإدارية والسياسية والجمعياتية، حتى ارتفعت اليوم في تونس نسبة التمدرس بالتساوي بين الفتيان والفتيات ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة إلى 99%، وبلغت نسبة الطالبات بقطاع التعليم العالي 59%، ونسبة النساء من الأساتذة العاملين بهذا القطاع 40% كما بلغت نسبة النساء في مجلس النواب 22.7% وفي المجالس البلدية 27.6%. ووصلت نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية إلى 26.6%، ونسبة انخراطها في النشاط الجمعياتي إلى 42%.

وتحرص بلادنا من خلال رئاستها الحالية للمجلس التنفيذي للمنظمة، على أن تسهم بتجربتها الثرية في المجال، وبالتعاون مع سائر مكونات النسيج الجمعياتي والمجتمع المدني بأقطارنا، في أن تكون المرأة العربية على الدوام عنصر إفادة وإضافة، قادرة على تأكيد كفاءتها وإثبات قدراتها في كل ما يوكل إليها من أعمال وأدوار. ونحن نعتقد أن أوضاع مجتمعاتنا لا تستقيم إلا إذا استقامت فيها أوضاع المرأة، وأن مسيرة التقدم والنماء في أقطارنا لا تتقدم إلا إذا كانت المرأة طرفاً أساسياً في دفعها ودعمها. وهو ما يحملنا اليوم المزيد من المسؤوليات لكي نستشرف مجالات أوسع ومناهج أفضل لمشاريعنا وأنشطتنا، لأن التطوير والتحديث جهد جماعي ينبغي أن يتواصل ويتعمق حسب طبيعة كل مرحلة وظروفها، وما تتطلبه من أفكار جريئة ورؤى جديدة. لذلك نقترح في هذا السياق تأسيس مرصد للتشريعات ذات الصلة بأوضاع المرأة، يتولى بصفة

دائمة متابعة تطور التشريعات الصادرة بشأنها في أقطارنا، وإبراز المكاسب التي تتحقق من خلالها لفائدة المرأة العربية.

كما نقترح في نطاق المحافظة على تراثنا الصناعي اليدوي الأصيل، تنظيم مسابقات دورية للنساء الحرفيات الماهرات في الصناعات العربية التقليدية، وتكريم المبدعات منهن بجوائز تركز التجارب الناجحة في مجال صيانة مخزوننا الثقافي وإبراز خصوصياته الفنية وقيمه الاقتصادية.

وندعو إلى تكثيف مجالات التعاون التجاري والاستثماري بين النساء العربيات صاحبات المال والأعمال وتشجيع المبادرات بينهن في هذا الاتجاه، وتخصيص جائزة عربية تمنح سنوياً لأفضل مؤسسة نسائية تتميز بحرصها على تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطارنا.

كما ندعو إلى إعداد دراسة حول المرأة العربية والمهن الجديدة قصد تشخيص واقع الاندماج الاقتصادي للمرأة، وإبراز المعوقات التي تحول دون تحقيق نسب الاندماج الاقتصادي للمرأة، وإبراز المعوقات التي تحول دون التحقيق نسب اندماج اقتصادي متساوية في أقطارنا بين الرجل والمرأة، لاسيما في المهن الواعدة والتقنيات الحديثة وأنماط العمل المبتكرة، مع صياغة مقترحات عملية للآليات والإجراءات المرافقة. وحذا لو تستأثر كذلك أوضاع المرأة العربية المقيمة بالخارج باهتمامات منظماتنا، فنعلم التوصل المستمر معها، وبالخصوص مع الأجيال الجديدة للأسر المهاجرة، للتعرف على أوضاعها ومشاكلها، ومساعدتها على التمسك بهويتها، وتقوية ارتباطها بجذورها الثقافية والحضارية.

حضرات السيدات والسادة

إن ما يجري في العالم اليوم من تغيرات متسارعة وتحديات متلاحقة، من شأنه أن يدفع منظماتنا إلى مزيد النفتح على محيطها العربي والإقليمي والدولي، وتوثيق تعاونها مع شتى التجمعات النسائية بالبلدان التي تربطها بأقطارنا صلات عريقة ومصالح مشتركة. كما أن الواقع العالمي يملي علينا توحيد مواقفنا إزاء أمهات القضايا الدولية، ومد الجسور مع مختلف المجموعات النسائية الأخرى في العالم، تعزيزاً لقيم الحوار والاعتدال والتسامح بين سائر الثقافات والحضارات والأديان، وترسيخاً لمقومات العدل والوفاق والتعايش، بين جميع الأفراد والمجموعات والشعوب.

وإن نتوجه بهذه المناسبة بتحية إكبار وتقدير إلى المرأة الفلسطينية الصامدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فإننا ندعو المؤتمر إلى البحث عن صيغة عملية ناجعة للتدخل لدى الهيئات والمنظمات العالمية الفاعلة، من أجل تحسيسها بخطورة الأوضاع المأساوية التي تتكبدتها

اليوم المرأة والطفولة والأسرة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبتها بضرورة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الشقيق.

ونحن نأمل في الختام، أن تكمل أشغال مؤتمرننا بالنجاح، وأن تفضي إلى قرارات تكون في مستوى التحديات المطروحة على أمتنا، فنسهم جميعاً في تعزيز العمل العربي المشترك وفي خدمة قضايا المرأة العربية بما يعود على شعوبنا بالعزة والازدهار وعلى أقطارنا بالسؤدد والمناعة.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.